نادي القضاة الجنوبي يحذر وزارة المالية من استمرارها في التدخل في شؤون السلطة القضائية واستقلاليتها المالية

عدن «الأمناء» خاص:

أكد نادي القضاة الجنوبي أن ما أشـــارت إليه ما تسمى بنقابة موظفي وزارة المالية في بيانها الصادر، كان مجافياً للحقيقـــة، وتضمن تضليلا للـــرأي العـــام وبهتانا لا يمت للحقيقة بأي صلة، فالثابت من المستندات التي قدمها مجلس القضـــاء الأعلى إلى وزارة المالية كانت بشـــأن تعزيز فوارق ترقيات أعضاء الســـلطة القضائية لعـــام 2019م بناءً على قراري رئيس الجمهورية رقمي (41 ، 42) الصادرين بتاريخ 19/3/2019م واشتملت على أسماء القضاة الممنوحة لهم الترقيات، وفوارق بدل طبيعة العمل للموظفين الإداريين في المناطق المحررة، وفوارق الدرجـــة القضائية للدفعتين 21 و 22 من خريجي المعهد العالي للقضاء، ومســـتحقات الدفعة 23من طلبة المعهد العالي للقضاء بعدن، وغيرها من الفوارق بحســـب قرارات رئيس الجمهورية، التـــي بلغت معها جملة المستحقات الشـــهرية بمبلغ (270.350.774) ريالا بحسب كشوفات تفصيلية، وبحسب مذكرات رئيس مجلس القضاء الأعلى د.علي ناصر سالم الموجهة إلى وزير المالية والتي كان آخرها المحررة في تاريخ 23/3/2020م.

وأوضح النـــادي في بيان صحفي هـــام صادر عنه بأن وزارة المالية قد دأبت وكبار مســـؤوليها في التعامل وكأنها فوق ســـلطات الدولـــة الثلاث، بل ووفـــق منهجية موبوءة بالفساد من خلال ما تجلى من قيام كبار مسؤوليها بإعداد وتقديم تقارير تضمنت ســـيلاً من المغالطـــات والافتراءات الفاضحة التي يتبين منهـــا مدى ما وصلت إليه وزارة المالية وكبار موظفيها من جعل المال المســـتحق لســـلطات الدولة ومؤسســـاتها واســـتحقاقات الموظفـــين العموميين في قطاعات الدولة والخدمات العامة وســـيلة للابتزاز، لتتحول بذلـــك وزارة المالية إلى بـــؤرة من بؤر الفســـاد الذي يجب محاربته بشـــدة وتقديم العابثين بالمال العام والمســـتغلين لسلطة وظيفتهم في الوزارة إلى العدالة بكل حزم وصرامة.

وأضاف: «لقد تفاجأ عموم أعضاء الســـلطة القضائية في المحافظـــات الجنوبية والمحررة بصدور بيان ما تســـمى بنقابـــة موظفين وزارة المالية والـــذي احتوى في مضمونه على جملة من المغالطات والافتراءات التي تؤكد مدى فســـاد هـــذه الوزارة والتي بسياســـتها المالية المشـــوبة بالفســـاد جرّعت الشـــعب وعن عمـــد وبإصرارٍ صنوف القهر والضيم، وســـاهمت إسهاما كبيراً في جعل موظفي عموم مرافق ومؤسسات الدولة في محافظات الجنوبية والمحررة يتوســـلون إليها نهاية كل شـــهر لصرف مرتباتهم واستحقاقاتهم المالية القانونية، ومارست التعذيب المعنوي لأفراد المؤسستين الأمنية والعســـكرية في المحافظات الجنوبية من خلال تأخير صرف مرتبات منتسبيها لعدة أشـــهر، في الوقت الذي يتم وبسرعة ودون اعتراض أو مماطلة أو القيام بالمراجعة والتدقيق.. توفـــير تعزيز مالي لعـــدد (1874) ضابطا وفردا يتبعـــون وزارة الدفاع بمجرد مذكـــرة صادرة من وزيـــر الدفاع وجههـــا إلى وزارة المالية، ونحتفظ بكافة الوثائق الدالة عـــلى ذلك، كل هذا يحدث ثم يخرج إلينا موظفـــو وزارة المالية ببيان مفضوح فيه نوع من الاســـتخفاف والاستغفال يشيرون فيه إلى أن النيابة العامة ـــ نيابة صيرة الابتدائية ـــ استدعت أحد كبار المسؤولين في الوزارة للمثول أمامها، وأن هذا الاستدعاء جاء على خلفية قيام الوزارة بتنزيل مبلغ يتجاوز عشرة مليار ريال مرتباتٍ منتسبي السلطة القضائية العاملـــين مع الانقـــلاب تنفيذاً لتوجيهات ســـابقة لرئيس الجمهورية».

ونـــوه البيان إلى أن ما يقوم به كبار المســـؤولين بوزارة المالية مـــن العرقلة والمماطلة والتعطيـــل في التعزيز المالي للاســـتحقاقات القانونيـــة لأعضـــاء الســـلطة القضائية وموظفيها الإداريين الصادرة بشـــأنها قـــرارات من رئيس الجمهوريـــة واجبة التنفيـــذ وكذا قرارات صـــادرة مجلس القضـــاء الأعلى، إنما يهدفون من كل ذلك لاســـتمرار الحال من عدم الاســـتقرار المعيشي والاضطـــراب المجتمعي، وهي تصرفات تصب وتعمل لصالح أجندات الانقلابيين الحوثيين في صنعاء.

وأشـــار البيان أن على وزارة المالية أن تـــدرك أن قرارات رئيـــس الجمهورية وقرارات مجلـــس القضاء الأعلى واجبة التنفيذ بقوة الدســـتور والقوانين النافذة، وأنه لا رقابة لها على ميزانية الســـلطة القضائية أو الخوض في مناقشـــة تفاصيلها، وأن أي تدخل منها من قبيل هذا يعد تدخلاً ســـافراً في الاستقلالية المالية للســـلطة القضائيـــة يجرّمه الدســـتور، وأن أي مماطلة أو تعطيل أو عرقلة أو امتنـــاع في تنفيذ ما يترتب من أثر مالي لتلك القرارات الرئاسية أو قرارات مجلس القضاء تعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وأردف: «وإذ يكرر نـــادي القضاة الجنوبي توضيحه بأن ما يقـــوم به وكيل نيابة صيرة الابتدائية م/عدن من إجراءات كانت بناءً على شـــكوى وبلاغ جنائي تقدم به نادي القضاة أمام معالي الســـيد النائب العـــام في مواجهة عدد من كبار مســـؤولي وزارة المالية لتعطيلهم ورفضهم وامتناعهم عن تنفيذ قرارات رئاســـية واجبة التنفيذ وكذلك قرارات مجلس القضاء الأعلى، ورغم تقديم كل القرارات والكشوفات المرتبطة بها إلى وزارة المالـــة بتاريـــخ 19/11/2019م إلاّ أن كبار المســـؤولين بالوزارة ظلوا يضعوا العقبات والعراقيل الرامية إلى عدم تنفيذ تلك القرارات وإيقاف عمل الســـلطة القضائية في العاصمة عدن والمحافظات المحررة وإلى استهداف المعهد العالي للقضاء بعدن.. وقد استند البلاغ الجنـــائي المقدم أمـــام النيابة إلى نص المادة 165 من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12/1994م ، ولـــن يتوانى النادي بكافة منتسبيه من مواصلة السير في ملاحقة وتعقب المسؤولين بوزارة المالية بقوة وحزم لمساءلتهم قانونا».

وعبر نادي القضاة عن اســـتغرابه من مـــا ورد في بيان نقابـــة المالية قائـــلاً: «ويســـتغرب نـــادي القضاة الجنوبي بما أقدم عليه كبار المسؤولين بـــوزارة الماليـــة من إعـــداد تقرير عن الاســـتحقاقات المالية لأعضاء السلطة القضائية وموظفيها الإداريين احتوى على بيانـــات ملفقـــة ومضللة، حيث استخدمت فيه المعلومات بطريقة غير صحيحه ومضللـــة الهدف منها الخداع ليترتب عليه عـــدم التعزيز المالي لفوارق ترقيات أعضاء السلطة القضائية وفوارق بدل طبيعة العمل للموظفين الإداريين في المناطق المحـــررة، وفوارق الدرجة القضائيـــة للدفعتـــين 21 و22 من خريجـــي المعهد العالي للقضاء، ومســـتحقات الدفعة 23 من طلبـــة المعهد العالي للقضاء بعدن، وغيرها من الفوارق بحســـب قرارات رئيس الجمهورية وقرارات مجلس القضـــاء الأعلى، وبالتالي فإن نادي القضاة الجنوبي لن يقف مكتـــوف الأيدي أو متفرجاً لمشـــاهدة هذا العبث والاســـتخفاف، وأنه ســـيتقدم مدنياً وجنائياً أمـــام القضاء لملاحقة معدي هذه التقارير المحتوية على بيانات ومعلومات ملفقة وغير صحيحة».

واختتم البيان: «وعلى ذلك فـــإن نادي القضاة الجنوبي يحذر وزارة المالية من اســـتمرارها في التدخل في شـــؤون السلطة القضائية واســـتقلاليتها المالية وأن ذلك التدخل يعد جريمة لا تســـقط بالتقادم، وأنه لن يتردد وســـيقف بحزم في مواجهة هـــذا التدخل لحماية الســـلطة القضائية من توغل الســـلطة التنفيذية في استقلاليتها القضائية والمالية والإدارية المقررة دستوريا».

الجمهورية اليمنية
نادي القضاة الجنوبي
المكتب التنفيذي
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ: ٢٠-٦-٢٦م
الصرفات:

المالية للسلطة القضائية بجوهره الدستور، وأن أي صلاحية أو تحليل أو عرقلة أو امتناع في تنفيذ ما يترتب من آثر مالي لتلك القرارات الرئاسية أو قرارات مجلس القضاء تعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وإذ يكرر نادي القضاة الجنوبي توضيحه بأن ما يقوم به وكيل نيابة صيرة الابتدائية م/عدن من إجراءات كانت بناء على شكوى وبلاغ جنائي تقدم به نادي القضاة أمام معالي السيد النائب العام في مواجهة عدد من كبار مسؤولي وزارة المالية لتعطيلهم ورفضهم وامتناعهم عن تنفيذ قرارات رئاسية واجبة التنفيذ وكذلك قرارات مجلس القضاء الأعلى، وبدفع تقديم كل القرارات والكشوفات المرتبطة بها إلى وزارة المالية بتاريخ ١٩/١١/٢٠١٩م إلا أن كبار المسؤولين بالوزارة ظلوا يضعوا العقبات والعراقيل الرامية إلى عدم تنفيذ تلك القرارات وإيقاف عمل السلطة القضائية في العاصمة عدن والمحافظات المحررة، وإلى استهداف المعهد العالي للقضاء بعدن.. وقد استند البلاغ الجنائي المقدم أمام النيابة إلى نص المادة ١٦٥ من القانون الجرائم والعقوبات رقم ١٢/١٩٩٤م، ولن يتوانى النادي بكافة منتسبيه من مواصلة السير في ملاحقة وتعقب المسؤولين بوزارة المالية بقوة وحزم لمساءلتهم قانونيا.

ويستغرب نادي القضاة الجنوبي عن ما أقدم عليه كبار المسؤولين بوزارة المالية من إعداد تقرير عن الاستحقاقات المالية للسلطة القضائية وموظفيها الإداريين احتوى على بيانات ملفقة ومضللة، حيث استخدمت فيه المعلومات بطريقة غير صحيحه ومضللة الهدف من ذلك الخداع ليترتب عليه عدم التعزيز المالي لفوارق ترقيات أعضاء السلطة القضائية وفوارق بدل طبيعة العمل للموظفين الإداريين في المناطق المحررة، وفوارق الدرجة القضائية لدفعتين ٢١ و ٢٢ من خريجي المعهد العالي للقضاء، ومستحقات الدفعة ٢٣ طلبة المعهد العالي للقضاء بعدن، وغيرها من الفوارق بحسب قرارات رئيس الجمهورية وقرارات مجلس القضاء الأعلى، وبالتالي فإن نادي القضاة الجنوبي لن يقف مكتوف الأيدي أو متفرجاً لمشاهدة هذا العبث والاستخفاف، وأنه سيتقدم مدنياً وجنائياً أمام القضاء لملاحقة معدي هذه التقارير المحتوية على بيانات ومعلومات ملفقة وغير صحيحة.

وعلى ذلك فإن نادي القضاة الجنوبي يحذر وزارة المالية من استمرارها في التدخل في شئون السلطة القضائية واستقلاليتها المالية وأن ذلك التدخل يعد جريمة لا تسقط بالتقادم، وأنه لن يتردد وسيقف بحزم في مواجهة هذا التدخل لحماية السلطة القضائية من توغل السلطة التنفيذية في استقلاليتها القضائية والمالية والإدارية المقررة دستوريا.

صادر في العاصمة عدن
٢٠٢٠/٦/٢٦م
نادي القضاة الجنوبي

الجمهورية اليمنية
نادي القضاة الجنوبي
المكتب التنفيذي
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ: ٢٠-٦-٢٦م
الصرفات:

بيان صحفي
صادر عن
نادي القضاة الجنوبي

دأبت وزارة المالية وكبار مسؤوليها في الخاص وكأنها فوق سلطات الدولة الثلاث، وبنهج منهجية موبوءة بالفساد من خلال ما تجلى من قيام كبار مسؤوليها بإعداد وتقديم تقارير تضمنت سيلاً من المغالطات والافتراءات الفاضحة التي يتبين منها مدى ما وصلت اليه وزارة المالية وكبار موظفيها من جعل المال المستحق لسلطات الدولة ومؤسساتها واستحقاقات الموظفين العموميين في قطاعات الدولة والخدمات العامة وسيلة للابتزاز، لتتحول بذلك وزارة المالية إلى بؤرة من بؤر الفساد الذي يجب محاربته بشدة وتقديم العابثين بالمال العام والمستغلين لسلطة وظيفتهم في الوزارة إلى العدالة بكل حزم وصرامة.

لقد تفاجأ عموم أعضاء السلطة القضائية في المحافظات الجنوبية والمحررة بصدور بيان ما تسمى بنقابة موظفين وزارة المالية احتوى على مغالطات وافتراءات تؤكد فساد هذه الوزارة التي يسيئها الحالية المتطورة بالفساد جرعت الشعب على عمد وبإصرار صنوف القهر والضيم، وساهمت إسهاما كبيرا في جعل موظفي عموم مرافق ومؤسسات الدولة في محافظات الجنوبية والمحررة يتوسلون نهاية كل شهر لصرف مرتباتهم واستحقاقاتهم المالية القانونية، ومارست التعذيب المعنوي لأفراد المؤسستين الأمنية والعسكرية في المحافظات الجنوبية من خلال تأخير صرف مرتبات منتسبيها لعدة أشهر في الوقت الذي يتم وبسرعة ودون اعتراض أو مماطلة أو القيام بالمراجعة والتدقيق تعزيز مالي لعدد (1874) ضابطا وفردا يتبعون وزارة الدفاع بمجرد مذكرة صادرة من وزير الدفاع وجهها إلى وزارة المالية، ونحتفظ بكافة الوثائق الدالة على ذلك.

كل هذا يحدث ثم يخرج إلينا موظفي وزارة المالية ببيان مفضوح فيه نوع من الاستخفاف والاستغفال يشيرون فيه الى أن النيابة العامة ـ نيابة صيرة الابتدائية ـ استدعت أحد كبار المسؤولين في الوزارة للمثول أمامها . وأن هذا الاستدعاء جاء على خلفية قيام الوزارة بتنزيل مبلغ يتجاوز عشرة مليار ريال مرتبات منتسبي السلطة القضائية العاملين مع الانقلاب تنفيذاً لتوجيهات سابقة لرئيس الجمهورية . وإذ يكرر نادي القضاة الجنوبي توضيحه بأن ما يقوم به وكيل نيابة صيرة الابتدائية م/عدن من إجراءات كانت بناء على شكوى وبلاغ جنائي تقدم به نادي القضاة أمام معالي السيد النائب العام في مواجهة عدد من كبار مسؤولي وزارة المالية لتعطيلهم ورفضهم وامتناعهم عن تنفيذ قرارات رئاسية واجبة التنفيذ وكذلك قرارات مجلس القضاء الأعلى، ورغم تقديم كل القرارات والكشوفات المرتبطة بها إلى وزارة المالية بتاريخ ١٩/١١/٢٠١٩م إلا أن كبار المسؤولين بالوزارة ظلوا يضعوا العقبات والعراقيل الرامية إلى عدم تنفيذ تلك القرارات وإيقاف عمل السلطة القضائية في العاصمة عدن والمحافظات المحررة وإلى استهداف المعهد العالي للقضاء بعدن.. وقد استند البلاغ الجنائي المقدم أمام النيابة إلى نص المادة ١٦٥ من القانون الجرائم والعقوبات رقم ١٢/١٩٩٤م ، ولن يتوانى النادي بكافة منتسبيه من مواصلة السير في ملاحقة وتعقب المسؤولين بوزارة المالية بقوة وحزم لمساءلتهم قانونا.

وعبر نادي القضاة عن استغرابه من ما ورد في بيان نقابة المالية قائلاً: «ويستغرب نادي القضاة الجنوبي بما أقدم عليه كبار المسؤولين بوزارة المالية من إعداد تقرير عن الاستحقاقات المالية للسلطة القضائية وموظفيها الإداريين احتوى على بيانات ملفقة ومضللة، حيث استخدمت فيه المعلومات بطريقة غير صحيحه ومضللة الهدف من ذلك الخداع ليترتب عليه عدم التعزيز المالي لفوارق ترقيات أعضاء السلطة القضائية وفوارق بدل طبيعة العمل للموظفين الإداريين في المناطق المحررة، وفوارق الدرجة القضائية لدفعتين ٢١ و ٢٢ من خريجي المعهد العالي للقضاء، ومستحقات الدفعة ٢٣ طلبة المعهد العالي للقضاء بعدن، وغيرها من الفوارق بحسب قرارات رئيس الجمهورية وقرارات مجلس القضاء الأعلى، وبالتالي فإن نادي القضاة الجنوبي لن يقف مكتوف الأيدي أو متفرجاً لمشاهدة هذا العبث والاستخفاف، وأنه سيتقدم مدنياً وجنائياً أمام القضاء لملاحقة معدي هذه التقارير المحتوية على بيانات ومعلومات ملفقة وغير صحيحة.

إن ما يقوم به كبار المسؤولين بوزارة المالية من العرقلة والمماطلة والتعطيل في التعزيز المالي للاستحقاقات القانونية لأعضاء السلطة القضائية وموظفيها الإداريين الصادرة بشأنها قرارات من رئيس الجمهورية واجبة التنفيذ وكذلك قرارات صادرة مجلس القضاء الأعلى، إنما يهدفون من كل ذلك استمرار الحال من عدم الاستقرار المعيشي والاضطراب المجتمعي وهي تصرفات تصب وتعمل لصالح الانقلابيين الحوثيين في صنعاء.

على نادي القضاة الجنوبي أن تدرك أن قرارات رئيس الجمهورية وقرارات مجلس القضاء الأعلى واجبة التنفيذ بقوة الدستور والقوانين النافذة، وأنه لا رقابة لها على ميزانية السلطة القضائية أو الخوض في مناقشة تفاصيلها، وأن أي تدخل منها من قبيل هذا يعد تدخلاً سافراً في الاستقلالية المالية للسلطة القضائية يجرّمه الدستور، وأن أي مماطلة أو تعطيل أو عرقلة أو امتناع في تنفيذ ما يترتب من أثر مالي لتلك القرارات الرئاسية أو قرارات مجلس القضاء تعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وأردف: «وإذ يكرر نادي القضاة الجنوبي توضيحه بأن ما يقوم به وكيل نيابة صيرة الابتدائية م/عدن من إجراءات كانت بناءً على شكوى وبلاغ جنائي تقدم به نادي القضاة أمام معالي السيد النائب العام في مواجهة عدد من كبار مسؤولي وزارة المالية لتعطيلهم ورفضهم وامتناعهم عن تنفيذ قرارات رئاسية واجبة التنفيذ وكذلك قرارات مجلس القضاء الأعلى، ورغم تقديم كل القرارات والكشوفات المرتبطة بها إلى وزارة المالية بتاريخ 19/11/2019م إلاّ أن كبار المسؤولين بالوزارة ظلوا يضعوا العقبات والعراقيل الرامية إلى عدم تنفيذ تلك القرارات وإيقاف عمل السلطة القضائية في العاصمة عدن والمحافظات المحررة وإلى استهداف المعهد العالي للقضاء بعدن.. وقد استند البلاغ الجنائي المقدم أمام النيابة إلى نص المادة 165 من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12/1994م ، ولن يتوانى النادي بكافة منتسبيه من مواصلة السير في ملاحقة وتعقب المسؤولين بوزارة المالية بقوة وحزم لمساءلتهم قانونا».

وعبر نادي القضاة عن استغرابه من ما ورد في بيان نقابة المالية قائلاً: «ويستغرب نادي القضاة الجنوبي بما أقدم عليه كبار المسؤولين بوزارة المالية من إعداد تقرير عن الاستحقاقات المالية لأعضاء السلطة القضائية وموظفيها الإداريين احتوى على بيانات ملفقة ومضللة، حيث استخدمت فيه المعلومات بطريقة غير صحيحه ومضللة الهدف منها الخداع ليترتب عليه عدم التعزيز المالي لفوارق ترقيات أعضاء السلطة القضائية وفوارق بدل طبيعة العمل للموظفين الإداريين في المناطق المحررة، وفوارق الدرجة القضائية للدفعتين 21 و22 من خريجي المعهد العالي للقضاء، ومستحقات الدفعة 23 من طلبة المعهد العالي للقضاء بعدن، وغيرها من الفوارق بحسب قرارات رئيس الجمهورية وقرارات مجلس القضاء الأعلى، وبالتالي فإن نادي القضاة الجنوبي لن يقف مكتوف الأيدي أو متفرجاً لمشاهدة هذا العبث والاستخفاف، وأنه سيتقدم مدنياً وجنائياً أمام القضاء لملاحقة معدي هذه التقارير المحتوية على بيانات ومعلومات ملفقة وغير صحيحة».

واختتم البيان: «وعلى ذلك فإن نادي القضاة الجنوبي يحذر وزارة المالية من استمرارها في التدخل في شؤون السلطة القضائية واستقلاليتها المالية وأن ذلك التدخل يعد جريمة لا تسقط بالتقادم، وأنه لن يتردد وسيقف بحزم في مواجهة هذا التدخل لحماية السلطة القضائية من توغل السلطة التنفيذية في استقلاليتها القضائية والمالية والإدارية المقررة دستوريا».

إعلان من مصلحة الضرائب

بناء على قرار وزير المالية رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠م بشأن تمديد الموعد القانوني لتقديم الإقرارات المحدد في المادة رقم (٩٧) من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ م بشأن ضرائب الدخل و تقديم الإقرارات الضريبية السنوية حتى ال ٣٠ من يونيو ٢٠٢٠م.

و تسهيلا للمكلفين الذين لم يتمكنوا من تقديم إقراراتهم الضريبية السنوية للسنة الضريبية ٢٠١٩ م بسبب جائحة كرونا.

و تهيب المصلحة من جميع المكلفين (خاضعين والمعفيين) سرعة المبادرة لتقديم إقراراتهم الضريبية مستوفية للشروط الشكلية و القانونية و على النموذج المعد من قبل المصلحة لهذا الغرض. وذلك إلى الإدارة الضريبية المختصة حتى لا يتعرض المخالفون للجزاءات و العقوبات القانونية..

مع التنويه بأن المكلفين المعفيين من ضريبة الارباح التجارية و الصناعية ملزمون بتقديم إقراراتهم إلى الإدارة الضريبية مالم سيتم فرض الغرامات القانونية و سدادها وفقاً لأحكام القانون.

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بمصلحة الضرائب على الأرقام و المواقع التالية :

تلفون: رئاسة المصلحة: 02/323346
E-MAIL:Tax.auth.aden@gmail.acom
فروع الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين
عدن تلفون: 02-270501 حضرموت ت: 05-314844
- تعز ت: 04-257593